جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٨٥)

مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى
فى فترة الثمانينات وبداية التسعينات

اعداد

دكتوره سهير ابو العينين

ابرايل ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى
فى فترة الثمانينات وبداية التسعينات

د. سهير أبو العينين

المحتويات

رقم الصفحة

مقدمة ١

المبحث الأول : مقاييس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار ٤

المبحث الثانى: مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية ١١

أولا : معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى ١٢

ثانيا : معيار فائض الطلب أو الفجوة التضخمية ١٧

ثالثا : معيار الافراط النقدى ٢٢

المبحث الثالث: مقارنة مقاييس التضخم ٢٦

الخلاصة ٣٥

مقدمة

يعد التضخم من أكبر المشاكل التى يعانى منها المواطن العادى وذلك لارتباطها بحياته اليومية فى كل مجالاتها ولتأثيرها المباشر على مستوى معيشته ورفاهيته. فالمواطن العادى لايبالى كثيرا بتعقد المشكلات الاقتصادية المختلفة أو الظروف الدولية التى تنعكس آثارها على الاقتصاد المحلى ولا بتفاصيل السياسات الاقتصادية التى تتبعها الدولة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، لحل المشكلات وتحقيق التنمية. ان كل مايعنيه هو كيف ينعكس كل ذلك فى نهاية الأمر على مستوى معيشته ورفاهيته، والتى يجسدها بشكل مباشر مستوى الأسعار ومدى توافق تحركاتها مع مستوى الدخل.

ونتيجة لذلك عادة ماتحرص السلطات المسئولة على عدم التعرض كثيرا لاحصائيات عن مؤشرات التضخم عندما يكون مرتفعا بدرجة كبيرة. فى حين تكثر التصريحات عنه عندما ينخفض بدرجة ملحوظة، وذلك كما يحدث فى الوقت الحالى حيث تكثر التصريحات عن انخفاض معدل التضخم بنسب كبيرة (الى اقل من ٧٪) ويساق ذلك كدليل على نجاح السياسات المتبعة.

ورغم هذه التصريحات فان الواقع الذى نعايشه يوميا يشهد ارتفاعا محسوسا فى الأسعار مما أثر على حركة البيع والشراء فى كثير من الأسواق رغم مواسم التخفيض (الأوكازيونات) الكثيرة التى يلجأ اليها العديد من المتاجر.

وتتناول كثير من الدراسات ظاهرة التضخم بالتحليل والقياس من زوايا مختلفة وباستخدام مناهج مختلفة. فهناك دراسات تتعرض لقياس معدل التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار، وهناك دراسات أخرى تتعرض لتحليل أسباب التضخم ومصادره اما تحليلا استقرائيا أو تحليلا كميا، وهناك الدراسات التى تتعرض لاقتراح الوسائل والأساليب المختلفة للقضاء على التضخم.وتظهر الدراسات المختلفة التى تتناول التضخم من حيث أسبابه ومصادره أن هناك آليات ثلاثة رئيسية تؤدى الى التضخم وهى:

١- تضخم ناشىء عن قوة جذب الطلب Demand- Pull Inflation

٢- تضخم ناشىء عن قوة ضغط التكاليف Cost- Push Inflation

٣- تضخم ناشىء عن عوامل هيكلية Structural Inflation

ويتعلق النوع الأول بالتضخم الناشيء عن الافراط فى الطلب النقدى ويرتبط بكمية النقود ومعدلات نموها مقارنة بحجم الناتج الحقيقى ومعدلات نموه.

أما النوع الثاني فيتعلق بالتضخم الناشيء عن ارتفاع قيمة أحد أو بعض عناصر التكلفة. وبصفة خاصة الأجور والواردات، بالاضافة الي بعض العناصر الأخرى مثل ارتفاع أسعار الطاقة، أسعار الفائدة، وجود طاقات عاطلة وتخفيض قيمة العملة وغيره.

ويفترض النوع الثالث أن التضخم ينشأ نتيجة عوامل هيكلية فى الاقتصاد مثل اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة، بطء نمو قطاع الزراعة، اختناقات سوق العمل، عجز حصيلة النقد الأجنبى وغيره.

ورغم كثرة الدراسات التى تتعرض للتضخم الا أن القليل منها يتعرض للمقاييس والمؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على قيمة معدل التضخم وتطوره وارتباطه بالظواهر المختلفة المسببة له، حيث تقنع معظم الدراسات باستخدام معدل نمو الأرقام القياسية للأسعار كمؤشر لمعدل التضخم. وكما ذكرنا فيما سبق أن آليات التضخم ترتبط بجوانب الطلب والتكلفة والعوامل الهيكلية. وبالنسبة لكل من عناصر التكلفة والعوامل الهيكلية فان تناولها بالدراسة يقتصر على تحليل ومقارنة مدى مساهمة وتأثير كل منها على مستوى الأسعار الذى يعتبر فى هذه الحالة دالة فى هذه العوامل(١)، الا أنه من غير الممكن استنتاج مؤشرات ومقاييس عن معدل التضخم باستخدام هذه العوامل. وذلك عكس الحال بالنسبة للعوامل المرتبطة بالطلب، فهذه العوامل والتى ترتبط بالمتغيرات النقدية يمكن استخدامها فى التحليل من زاويتين،اذ يمكن تحليل مدى تأثيرها على مستوى الأسعار(٢)، كما يمكن أيضا استخدامها فى استنتاج مؤشرات ومقاييس لمعدل التضخم نفسه. ويرجع ذلك الى ان التضخم هو فى نهاية الأمر ظاهرة نقدية وأن قياسه يجب ان يتعرض للعلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج الحقيقى.

وتركز الدراسة الحالية على حساب وعرض بعض المقاييس والمؤشرات المختلفة للتضخم ومقارنتها بالأرقام القياسية للأسعار ومعدلات نموها فى مصر وذلك فى الفترة الزمنية التى تبدأ باستئناف الخطط الخمسية الى وقتنا الحالى، أى من عام ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٩٤/٩٣.

وتجدر هنا ملاحظة أن البيانات التى استخدمتها الدراسة عن الأرقام القياسية للأسعار والناتج المحلى بالأسعار الثابتة كانت لسنوات أساس مختلفة، وقد تم توحيد سنة الأساس فى كل بيانات ونتائج الدراسة لتصبح ١٩٨٣/٨٢ وذلك لضمان اتساق النتائج وامكانية المقارنة فيما بينها.

كذلك يجب التنويه أنه بالنسبة لكل من الناتج المحلى بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة والطلب المحلى بالأسعار الجارية والمتغيرات النقدية (وسائل الدفع والسيولة) وكذلك عجز الميزان التجارى،

فان البيانات الخاصة بكل من هذه المتغيرات توافرت فى سلسلتين، الأولى تبدأ من عام ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٩٢/٩١ والثانية تبدأ من ١٩٩٠/٨٩ حتى ١٩٩٤/٩٣. وقد لوحظ اختلاف فى البيانات فى السنوات الثلاثة المشتركة بين السلسلتين. وللتغلب على هذا التناقض فقد لجأنا الى استخدام معدلات نمو هذه المتغيرات من السلسلة الثانية بالنسبة للسنوات من ١٩٩١/٩٠ الى ١٩٩٤/٩٣ وطبقناها على البيانات الموجودة فى السلسلة الأولى وذلك لاستكمالها حتى ١٩٩٤/٩٣ بشكل متسق دون تناقضات.

وتبدأ الدراسة بعرض الأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة وتطورها فى الفترة محل الدراسة وذلك فى المبحث الأول، ثم يتناول المبحث الثانى عرض المقاييس والمؤشرات المختلفة التى تم حسابها لمعدل التضخم، أما المبحث الثالث فيتعرض لمقارنة مقاييس التضخم المختلفة التى تناولتها الدراسة بالاضافة الى بعض مؤشرات الدخل الفردى.

المبحث الأول

مقاييس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار

يقاس التضخم بمعدلات التغير التى تطرأ على المستوى العام للأسعار، وبالتالى تستخدم الأرقام القياسية للأسعار للتعبير عن معدلات التضخم.

وكما هو معروف أن هناك ثلاثة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار: الرقم القياسى لسعر المستهلك والرقم القياسى لسعر الجملة والرقم القياسى الضمنى أو مكمش الناتج المحلى.

وعادة مايستخدم الرقم القياسى لسعر المستهلك لقياس التضخم وذلك باعتباره يتعرض للأسعار النهائية التى يتحملها المستهلك بالفعل، وان كانت الأرقام الأخرى تستخدم أيضا ولها دلالتها الخاصة.

ونعرض فيما يلى جدول (١) سلسلة للناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٣/٨٢ ومكمش الناتج المحلى الاجمالى وذلك للفترة محل البحث. كما نعرض أيضا سلسلة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر والريف لنفس الفترة الزمنية وكذلك الأرقام القياسية لأسعار الجملة جدول (٢). وتمكن هذه المؤشرات من تتبع تطورات معدل التضخم فى هذه الفترة ومقارنتها بمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى جدول (٣). ويلاحظ من جدول (١) ان الفرق بين قيم الناتج المحلى بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة يتزايد بشكل واضح وبمعدلات كبيرة حتى أنه فى نهاية الفترة الزمنية فى عام ١٩٩٤/٩٣ نجد أن قيمة الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٣/٨٢ تبلغ تقريبا ربع قيمة الناتج المحلى بالأسعار الجارية ، وهو ماتعكسه الأرقام القياسية لمكمش الناتج المحلى الاجمالى الذى وصلت قيمته فى ١٩٩٤/٩٣ حوالى أربعة أضعاف قيمته فى سنه الأساس.

كما يلاحظ أيضا من الجدول اتجاه معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى الى التناقص مع بعض التذبذب فى قيم هذا المعدل. فنجد أنه يبلغ ٩,٧٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ ثم يتناقص حتى يصل الى ٢,٣٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥، ثم يرتفع الى ٧,٩٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦، ويعود يتناقص ليصبح ٢,٦٪ فى ١٩٨٨/٨٧ ثم يتزايد مرة أخرى ثم يقل ليصل الى أدنى قيمة له ١,١٪ فى عام ٩١/ ١٩٩٢ ثم يرتفع الى ٤٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣.

جدول رقم (١)

(بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى بسعر السوق بالأسعار * الجارية	الناتج المحلى بالأسعار الثابتة *لعام ١٩٨٣/٨٢	مكمش الناتج المحلى	معدل النمو السنوى للناتج المحلى بالأسعار الثابتة (٪)	معدل النمو السنوى لمكمش الناتج المحلى(٪)
١٩٨٣/٨٢	٢٥٨٩٥	٢٥٨٩٥	١٠٠		
١٩٨٤/٨٣	٣١٥٤٧	٢٨٤٠٦,٨	١١١	٩,٧	١١
١٩٨٥/٨٤	٣٧٤٢٠	٣٠٣٣٨,٥	١٢٣,١	٦,٨	١١
١٩٨٦/٨٥	٤٢٥٦٣	٣١٠٣٦,٣	١٣٧	٢,٣	١١,١
١٩٨٧/٨٦	٥٢٧١٢	٣٣٤٨٨	١٥٧,١٥	٧,٩	١٤,٨
١٩٨٨/٨٧	٦١٣٥٣	٣٤٣٥٨,٨	١٧٨,٣٦	٢,٦	١٣,٥
١٩٨٩/٨٨	٧٧٧٠٢	٣٦٩٠١,٤	٢١٠,٢٩	٧,٤	١٧,٩
١٩٩٠/٨٩	٩٧٩٧٥	٣٩٤١٠,٦	٢٤٨,٣٥	٦,٧	١٨,١
١٩٩١/٩٠	١١٥٨٤٠	٤٠٦٣٢,٣	٢٨٥	٣,١	١٤,٧
١٩٩٢/٩١	١٤٢٣٤٠	٤١٠٧٩,٣	٣٤٦,٥	١,١	٢١,٦
١٩٩٣/٩٢	١٥٥٠٠٠	٤٢١٨٨,٤	٣٦٧,٤	٢,٧	٦
١٩٩٤/٩٣	١٧٢٧٨٣	٤٣٨٧٦	٣٩٣,٨	٤	٧,٢

* المصدر:

- البنك الأهلى المصرى. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى. المجلة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

ملحوظة: تم تعديل الأرقام الأصلية للناتج المحلى بالأسعار الثابتة الى سنة الأساس ١٩٨٣/٨٢ بواسطة الباحثة.

والواقع أنه يصعب تفسير هذا التذبذب فى معدل نمو الناتج الحقيقى، الا انه من الأجدر قبل محاولة التفسير أن تتم مراجعة البيانات الخاصة بالناتج المحلى سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة ومحاولة تحسين هذه البيانات وتوحيدها بين مصادرها المختلفة. ذلك انه يلاحظ ان قيم معدل نمو الناتج فى السنوات ١٩٨٧/٨٦و١٩٨٩/٨٨و١٩٩٠/٨٩ وتبلغ على التوالى ٧,٩٪، ٧,٤٪، ٦,٧٪ هى قيم مبالغ فيها بدرجة كبيرة وتتناقض مع ماتنشره المنظمات الدولية، اذ تذكر احدى دراسات البنك الدولى(٣) أنه بدءا من عام ١٩٨٧/٨٦ أصبح معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى أقل من معدل نمو السكان وأن معدل النمو فى ١٩٨٩ كان ٣٪ وانخفض الى ٢,٣٪ فى ١٩٩٠ و٢٪ فى ١٩٩١. ولاشك أن هذه الفروق فى قيم معدلات نمو الناتج الحقيقى تعنى أن قيم الناتج بالأسعار الثابتة هى فى الحقيقة أقل من القيم المنشورة مما ينعكس على قيم مكمش الناتج المحلى ويجعل قيم مؤشر التضخم باستخدام هذا المتغير أقل من القيم الحقيقية لهذا المؤشر، كما ينعكس على مؤشرات أخرى للتضخم يدخل فى حسابها معدل نمو الناتج الحقيقى كما سنرى فيما بعد.

وبالنسبة لقيم مكمش الناتج المحلى الاجمالى التى تعكسها البيانات الرسمية المنشورة، والتى يعرضها الجدول (١)، فنجد أنها تتزايد بشكل مستمر، ويبدو معدل الزيادة مستقرا الى حد ما فى الفترة من ١٩٨٤/٨٣حتى ١٩٨٨/٨٧ حيث يتراوح من ١١٪ الى ١٤,٨٪، ثم يتزايد بعد ذلك فى الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٢/٩١ حيث يبلغ ١٧,٩٪ فى ١٩٨٩/٨٨ ووصل الى ٢١,٦٪ فى ١٩٩٢/٩١، ثم تناقص بعد ذلك بشكل ملحوظ فى السنتين الأخيرتين حيث بلغ ٦٪ ثم ٧,٢٪. ويلاحظ من هذه النتائج أن معدل نمو المكمش بلغ أقصى قيمة له فى ١٩٩٢/٩١ وهى نفس السنة التى بلغ فيها معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى أدنى قيمة له، ويلاحظ أن هذه السنة هى سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية.

وتصور الجداول (٢)و(٣) الأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة ومعدلات نموها. ويلاحظ من هذه الجداول أن الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر أكبر منه فى الريف وان كانت معدلات نمو هذا الرقم فى الريف أقل منها فى الحضر بصفة عامة فيما عدا عامى ١٩٨٩/٨٨ و١٩٩٠/٨٩، ويبدو الفارق بين هذه المعدلات كبيرا فى ١٩٩٣/٩٢ حيث يبلغ ١١,١٪ فى الحضر و٣,٥٪ فى الريف.

وبالنسبة لمكمش الناتج المحلى توضح النتائج أن معدلات نموه أقل من معدلات نمو الأرقام القياسية لسعر المستهلك فى الريف والحضر فيما عدا أعوام ١٩٩١/٩٠و١٩٩٢/٩١.

وتوضح الأرقام القياسية للأسعار أنه فى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٩٤/٩٣ تضاعف الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر خمس مرات ونصف، فى حين تضاعف كل من الرقم القياسى

جدول رقم (٢)

الأرقام القياسية للأسعار (١٩٨٣/٨٢= ١٠٠)

السنة	الرقم القياسى لسعر المستهلك حضر	الرقم القياسى لسعر المستهلك ريف	الرقم القياسى لسعر الجملة	مكمش الناتج المحلى الاجمالى
١٩٨٣/٨٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	١١٨	١١٧,٨	١٠٩,٤	١١١
١٩٨٥/٨٤	١٣٤,٩	١٢٧,٥	١٢٠	١٢٣,١
١٩٨٦/٨٥	١٥٦,٦	١٥٠	١٤١,٣	١٣٦,٩
١٩٨٧/٨٦	١٩٦,٠	١٨٢	١٥٧,٧	١٥٧,١٥
١٩٨٨/٨٧	٢٣٢,٥	٢٠٨,٧	١٩٨,٣	١٧٨,٣٦
١٩٨٩/٨٨	٢٧١,٤	٢٥٢,٨	٢٦٥	٢١٠,٢٩
١٩٩٠/٨٩	٣٢٨,٩	٣١١,٣	٣١٨,٨	٢٤٨,٣٥
١٩٩١/٩٠	٣٧٧,٣	٣٤٧,٥	٣٦٩,٧	٢٨٥
١٩٩٢/٩١	٤٥٦,٩	٤١٧,٥	٤١٥,٩	٣٤٦
١٩٩٣/٩٢	٥٠٧,٦	٤٣٢,٢	٤٣٩,٤	٣٦٧,٤
١٩٩٤/٩٣	٥٥٣,٣			٣٩٣,٨

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- الكتاب السنوى- أعداد مختلفة.

ملحوظة: تم تعديل الأرقام الأصلية الى سنة الأساس ١٩٨٣/٨٢ بواسطة الباحثة.

جدول رقم (٣)

معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار (٪)

السنة	معدل نمو الرقم القياسى لسعرالمستهلك حضر	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك ريف	معدل نمو الرقم القياسى لسعر الجملة	معدل نمو مكمش الناتج المحلى الاجمالى	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة
١٩٨٣/٨٢					
١٩٨٤/٨٣	١٨,٠٤	١٧,٨٥	٩,٣٦	١١	٩,٧
١٩٨٥/٨٤	١٤,٢٩	٨,٣٥	٩,٦٧	١١	٦,٨
١٩٨٦/٨٥	١٦,١٣	١٧,٤	١٧,٨١	١١,١	٢,٣
١٩٨٧/٨٦	٢٥,١٦	٢١,٥١	١١,٦	١٤,٨	٧,٩
١٩٨٨/٨٧	١٨,٦	١٤,٦	٢٥,٧	١٣,٥	٢,٦
١٩٨٩/٨٨	١٦,٧	٢١,١	٣٣,٦	١٧,٩	٧,٤
١٩٩٠/٨٩	٢١,٢	٢٣,١	٢٠,٣	١٨,١	٦,٧
١٩٩١/٩٠	١٤,٧	١١,٦	١٦	١٤,٧	٣,١
١٩٩٢/٩١	١٢,١	٢٠,١	١٢,٥	٢١,٦	١,١
١٩٩٣/٩٢	١١,١	٣,٥	٥,٦	٦	٢,٧
١٩٩٤/٩٣	٩			٧,٢	٤

لسعر المستهلك فى الريف والرقم القياسى لسعر الجملة بأقل من أربع مرات ونصف بينما تضاعف مكمش الناتج المحلى الاجمالى حوالى أربع مرات. واذا نظرنا الى معدلات نمو الأرقام القياسية بأنواعها المختلفة، ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى جدول (٣) نلاحظ أن معدلات النمو السنوية للرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر تزيد عن مثيلاتها بالنسبة لسعر الجملة فيما عدا عامى ١٩٨٨/٨٧ و١٩٨٩/٨٨. كما يلاحظ أن معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة تزيد عن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى فى كل سنوات فترة الدراسة.

ويلاحظ أيضا أنه فى السنتين الأخيرتين حدث انخفاض ملموس فى معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار بكل أنواعها حيث بلغت هذه المعدلات أدنى قيم لها فى الفترة كلها.

ورغم أن النتائج التى تعرضها الجداول السابقة تعطينا تصورا عن قيمة معدل التضخم وكيفية تطوره فى الفترة محل الدراسة، الا ان هناك بعض الانتقادات التى توجه للأرقام القياسية للأسعار فى مصر وبصفة خاصة الرقم القياسى لسعر المستهلك، ولاشك ان تلافى العيوب التى تركز عليها هذه الانتقادات يحسن من قيم ودلالة هذه الأرقام ويزيد الثقة فى نتائجها.

من هذه الانتقادات أن الرقم القياسى لسعر المستهلك يعتمد على أسلوب العينة فى اختيار الأسر واعتماده على نمط انفاقها فى الأوزان التى تعطى للمجموعات السلعية المختلفة وكما أنه لايشمل جميع السلع والخدمات فى الاقتصاد، وفى ذلك يتميز مكمش الناتج المحلى الاجمالى لانه يشمل جميع السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد القومى. ويؤخذ على الأرقام القياسية لسعر المستهلك التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فيما بعد ١٩٨٨ أنها تتخذ سنة أساس ١٩٨٧/٨٦ فى حين أنها تعتمد فى الأوزان الترجيحية على بحوث ميزانية الأسرة لعام ٨١/ ١٩٨٢(٤). وفى واقع الأمر أن هذه الأوزان يجب ان تراجع على مدى فترات قصيرة لتعكس بدقة أكبر التطورات التى تحدث فى انماط الاستهلاك.

ومن الانتقادات الأخرى التى توجه للأرقام القياسية لسعر المستهلك أنها يتم اعدادها على مستوى كل من الحضر والريف ولكنها لاتفرق بين فئات الدخل المختلفة رغم انها أشد اختلافا فى نمط الانفاق عنها فى المناطق الجغرافية، كذلك أن هذه الأرقام لاتعطى اوزانا مناسبة للسكن الجديد حيث انخفضت المساكن المعروضة للايجار وارتفعت اسعار المساكن المعروضة للتمليك بشكل فاحش، ولاشك ان اعطائها أوزانا مناسبة يمكن ان يغير من الارقام القياسية لسعر المستهلك(٥).

كذلك ينتقد البعض عدم وجود أرقام قياسية لأسعار الأراضى ولسعر الصرف وسعر الفائدة وأسعار الصادرات والواردات (٦)، وبالاضافة الى ذلك فان الأرقام القياسية للأسعار التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تعتمد على الأسعار الرسمية والتى قد يختلف بعضها عن

الأسعار الفعلية نتيجة عيوب الأسواق(٧).

وبالاضافة الى ذلك فانه يلاحظ بالنسبة لكثير من السلع أن هناك نوعيات متعددة وبأسعار متفاوتة من كل سلعة، وذلك كما هو الحال بالنسبة لكثير من السلع الغذائية على سبيل المثال وكذلك الملابس والأدوات المنزلية والأثاث وغيره من السلع الاستهلاكية، وأيضا بالنسبة للخدمات كالخدمات الصحية والتعليم الذى انتشرت فيه الدروس الخصوصية التى تمثل تكلفة اضافية حقيقية على نفقات التعليم الرسمية، والمشكلة فى هذا التعدد فى نوعيات السلعة أو الخدمة الواحدة هى التساؤل كيف تؤخذ هذه النوعيات ذات الأسعار المتفاوتة فى الاعتبار عند تركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، لاشك انه لو كان هناك تحيز لنوعيات السلع ذات الأسعار المنخفضة فان ذلك يعنى تحيزا الى أدنى فى قيمة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وفى معدلات نموها، والتغلب على هذه المشكلة يعيدنا الى الاقتراح الخاص بضرورة تركيب أرقام قياسية لأسعار المستهلكين لفئات الدخل المختلفة للأخذ فى الاعتبار اختلاف انماط الاستهلاك.

والواقع ان تلافى كل هذه النقائص يمكن ان تؤدى الى اختلاف الأرقام الفعلية عن الأرقام المنشورة ويحسن الثقة فى نتائجها، الا انه الى حين أن يحدث ذلك فان المؤشر الوحيد المتاح لدينا لقياس تغيرات الأسعار هو الأرقام القياسية للأسعار التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

المبحث الثانى

مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية

أوضحنا فى الجزء السابق قياس معدلات التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، وهذه الأرقام، كما هو معروف، تعبر فقط عن ظاهرة التضخم وان كانت لاتعطى تفسيرا لأسباب هذه الظاهرة. وكما ذكرنا فى مقدمة البحث أن أدبيات التضخم تحاول تفسير هذه الظاهرة من زوايا مختلفة، فهناك عوامل ترتبط بالطلب وعوامل أخرى ترتبط بضغط التكلفة وعوامل هيكلية تؤدى الى نشوء وتفاقم ظاهرة التضخم.

ونحاول فى هذا الجزء من الدراسة عرض مقاييس التضخم التى ترتبط بالطلب والتى تم حسابها للاقتصاد المصرى للفترة محل الدراسة وهى ١٩٨٣/٨٢ الى ١٩٩٤/٩٣.

وجدير بالذكر ان هذه المؤشرات والمقاييس كان قد تم حسابها وعرضها فى احدى الدراسات الرائدة عن التضخم فى مصر (٨) وذلك لفترة السبعينات. الا انه لم تقم بعد ذلك أية محاولة لتحديث هذه النتائج وحساب وتحليل هذه المقاييس لفترات لاحقة، وهو ماتسعى هذه الدراسة للقيام به، حيث تقوم بحساب وتحليل مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية لفترة الثمانينات وبداية التسعينات.

وهذه المقاييس هى:

(١) معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى.

(٢) فائض الطلب أو الفجوة التضخمية.

(٣) معيار الافراط النقدى.

وترتبط هذه المقاييس بفكر المدرسة النقدية فى تفسير التضخم والعلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

وفيما يلى نعرض كل من هذه المقاييس ونتائج تطبيقه على الاقتصاد المصرى فى الفترة الزمنية محل البحث.

أولا: معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى.

يستند هذا المقياس على نظرية كمية النقود التى تقضى بأن زيادة كمية النقود المتداولة دون ان تقابلها زيادة مناسبة فى الناتج الحقيقى تؤدى الى فائض فى الطلب النقدى، أى اختلال حقيقى بين تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

ويتم حساب هذا المقياس بالصيغة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث

B معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى.

$\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير فى كمية وسائل الدفع.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل التغير فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى.

ومن المفروض ان التحديد السليم لقياس كمية النقود خلال فترة معينة هو حاصل ضرب هذه الكمية فى سرعة تداول النقود الا اذا افترضنا ثباتها فى فترة الدراسة، وذلك ان زيادة سرعة تداول النقود تساهم فى ارتفاع مستوى الأسعار والعكس صحيح.

ويوضح الجدول (٤) سرعة تداول النقود فى مصر فى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٩٤/٩٣. ويتم حسابها على أنها خارج قسمة الناتج المحلى بالأسعار الجارية على كمية النقود المتداولة(٩).

ويلاحظ من الجدول ان سرعة تداول النقود فى مصر فى هذه الفترة تكاد تكون ثابتة بالفعل وبالتالى فانه يمكن قبول فرض ثباتها وبالتالى اهمالها فى حساب المؤشرات المرتبطة بكمية النقود.

ويعرض الجدول (٥) تطور وسائل الدفع والسيولة المحلية فى مصر فى الفترة الزمنية من ٨٢/

جدول رقم (٤)

سرعة تداول النقود

السنة	الناتج المحلى بالأسعار الجارية (١)	السيولة المحلية الخاصة * (٢)	سرعة تداول النقود (١) ÷ (٢)
١٩٨٣/٨٢	٢٥٨٩٥	٢١٥٨٨,٢	١,٢
١٩٨٤/٨٣	٣١٥٤٧	٢٥٥٩١,٥	١,٢٣
١٩٨٥/٨٤	٣٧٤٢٠	٢٩٨٢١,٦	١,٢٥
١٩٨٦/٨٥	٤٢٥٦٣	٣٩٠٥٢,٧	١,١
١٩٨٧/٨٦	٥٢٧١٢	٤٣٦٠٤	١,٢
١٩٨٨/٨٧	٦١٣٥٣	٥٦٦٢٠	١,١
١٩٨٩/٨٨	٧٧٧٠٢	٦٣٧١٩	١,٢
١٩٩٠/٨٩	٩٧٩٧٥	٧٦٣٢٥	١,٢٨
١٩٩١/٩٠	١١٥٨٤٠	٩٦٨٩١	١,٢
١٩٩٢/٩١	١٤٢٣٤٠	١١٠٧٤٦	١,٢٨
١٩٩٣/٩٢	١٥٥٠٠٠	١٢٨٩٠٨,٨	١,٢
١٩٩٤/٩٣	١٧٢٧٨٣	١٤٤٨٩٣	١,١٩

المصدر:

- البنك الأهلى المصرى. النشرة الاقتصادية- العدد الأول- المجلد السابع والأربعون. ١٩٩٤.

١٩٨٣ حتى ١٩٩٤/٩٣. وتأخذ وسائل الدفع والسيولة المحلية شكل المتغيرات النقدية الثلاثة المعروفة وهى: M3,M2,M1

حيث:

M1 تعبر عن مجموع وسائل الدفع وهى تتضمن: البنكنوت + العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب) + صافى مبيعات شهادات الاستثمار من النوع (جـ).

M2 تعبر عن السيولة المحلية الخاصة وتتضمن : M1 + الودائع الآجلة وباخطار وودائع التوفير بالبنوك + ودائع التوفير لدى صندوق البريد + صافى مبيعات شهادات الاستثمار من النوعين (أ)و(ب).

M3 تعبر عن اجمالى السيولة المحلية وتتضمن :M2 + الودائع الحكومية لدى البنوك.

ويلاحظ من الجدول ان معدلات نمو المتغيرات M3,M2 تتقارب بدرجة كبيرة وأنها تزيد كثيرا عن معدلات نمو المتغيرM1 وذلك باستثناء السنتين الأخيرتين.

واذا نظرنا الى نسب زيادة كل من هذه المتغيرات خلال الفترة كلها نجد أن M1 قد تضاعف تقريبا ثلاث مرات فى حين تضاعف كل من M3,M2 بأكثر من ست مرات.

يلاحظ من الجدول أيضا تذبذب معدلات النمو السنوية للمتغيرات M3,M2 . وقد بلغت أقصى قيم لها فى أعوام ١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٨/٨٧ و١٩٩١/٩٠ ثم اتجهت للتناقص فى السنوات الثلاثة الأخيرة. وتركز معظم الدراسات التى تتعرض للافراط فى الطلب النقدى وتأثيره على معدل التضخم، تركز هذه الدراسات على استخدام المتغير M2 ، وسنأخذ بهذا المنهج فى الدراسة، وعلى هذا الاساس فان معدل الضغط التضخمى يتم حسابه على ان الفرق بين معدل نمو M2 ومعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى.

ويعرض الجدول (٦) قيم معدل الضغط التضخمى فى الفترة محل البحث. ويلاحظ من الجدول ان قيم معدل الضغط التضخمى كانت تأخذ قيما منخفضة ومستقرة الى حد ما فى عامى ١٩٨٤/٨٣ و١٩٨٥/٨٤، ثم أخذت تتذبذب بعد ذلك بشكل ملحوظ، فنجد أنها وصلت لأكبر قيمة لها فى عام ١٩٨٦/٨٥ حيث وصلت الى ٢٨,٧٪، ثم انخفضت بدرجة شديدة فى ١٩٨٧/٨٦ حيث وصلت الى ٣,٨٪ ثم ارتفعت مرة اخرى فى ١٩٨٨/٨٧ لتصل الى ٢٧,٤٪، وهكذا فى ارتفاع وانخفاض حتى عام ١٩٩٢/٩١ حيث بدأ فى الانخفاض .

جدول رقم (٥)

المتغيرات النقدية ومعدلات نموها

السنة	مجموع وسائل الدفع * M1	السيولة المحلية الخاصة * M2	اجمالى السيولة المحلية * M3	معدل نمو M1(٪)	معدل نمو M2 (٪)	معدل نمو M3(٪)
١٩٨٣/٨٢	٨٦٥٢	٢١٥٨٨,٢	٢٢٦٧٥,٦			
١٩٨٤/٨٣	٩٨٦١,٢	٢٥٥٩١,٥	٢٦٥٧١,٨	١٤	١٨,٥	١٧,٢
١٩٨٥/٨٤	١١٢٥٥,٥	٢٩٨٢١,٦	٣٠٩٩٩,٥	١٤,١	١٦,٥	١٦,٧
١٩٨٦/٨٥	١٢٥٠٧,٩	٣٩٠٥٢,٧	٤٠٦١٤,١	١١,١	٣١	٣١
١٩٨٧/٨٦	١٣٢٧٥	٤٣٦٠٤	٤٥٨٩٦	٦,١	١١,٧	١٣
١٩٨٨/٨٧	١٤١٦٨	٥٦٦٢٠	٥٩٠٦٧	٧	٣٠	٢٩
١٩٨٩/٨٨	١٥٧١٠	٦٣٧١٩	٦٦٢٦٩	١١	١٣	١٢
١٩٩٠/٨٩	١٧٨٩٣	٧٦٣٢٥	٧٩٣٦٢	١٤	٢٠	٢٠
١٩٩١/٩٠	١٨٩٦٦	٩٦٨٩١	١٠٢٣٦١	٦	٢٧	٢٩
١٩٩٢/٩١	٢١٢٤٣	١١٠٧٤٦	١١٨٢٩٦	١٢	١٤,٣	١٦
١٩٩٣/٩٢	٢٤٧٠٥	١٢٨٩٠٨,٨	١٣٦٧٥٠	١٦,٣	١٦,٠٤	١٦
١٩٩٤/٩٣	٢٨٥٠٩	١٤٤٨٩٣		١٥,٤	١٢,٤	

* المصدر:

- البنك الأهلى المصرى. النشرة الاقتصادية. العدد الأول- المجلد السابع والأربعون. ١٩٩٤.
- البنك المركزى المصرى. المجلة الاقتصادية- أعداد مختلفة.

جدول رقم (٦)

معدل الضغط التضخمى

السنة	معدل نمو الناتج المحلى بالأسعار الثابتة(٪)	معدل نمو السيولة المحلية الخاصة (٪)	معدل الضغط التضخمى (٪)
١٩٨٣/٨٢			
١٩٨٤/٨٣	٩,٧	١٨,٥	٨,٨
١٩٨٥/٨٤	٦,٨	١٦,٥	٩,٧
١٩٨٦/٨٥	٢,٣	٣١	٢٨,٧
١٩٨٧/٨٦	٧,٩	١١,٧	٣,٨
١٩٨٨/٨٧	٢,٦	٣٠	٢٧,٤
١٩٨٩/٨٨	٧,٤	١٣	٥,٦
١٩٩٠/٨٩	٦,٧	٢٠	١٣,٣
١٩٩١/٩٠	٣,١	٢٧	٢٣,٩
١٩٩٢/٩١	١,١	١٤,٣	١٣,٢
١٩٩٣/٩٢	٢,٧	١٦,٤	١٣,٧
١٩٩٤/٩٣	٤	١٢,٤	٨,٤

ويلاحظ انه فى عام ١٩٨٦/٨٥ حقق الناتج المحلى معدل نمو منخفض للغاية ٢,٣٪ بينما حققت السيولة المحلية الخاصة اقصى معدل نمو لها، وهو مانتج عنه أقصى قيمة لمعدل الضغط التضخمى فى هذه السنة. كما يلاحظ أيضا من الجدول أنه بدءا من عام ١٩٩٢/٩١ هناك اتجاه لانخفاض معدل الضغط التضخمى حيث وصل الى حوالى ١٣٪ ثم تناقص الى حوالى ٨٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣. ويعكس ذلك الطبيعة الانكماشية للسياسة النقدية فى السنوات الأخيرة بحيث لم يعد التوسع النقدى سببا رئيسيا للتضخم فى مصر. ومع ذلك فانه ينبغى محاولة تفسير قيم هذه المؤشرات وأسباب تذبذبها وما اذا كان ذلك يعكس الواقع بالفعل أو ان اخطاء البيانات يمكن أن يكون لها دخل كبير وراء هذه التذبذبات.

ثانيا: معيار فائض الطلب أو الفجوة التضخمية

يؤدى الاختلال الذى يحدث بين النمو فى كمية النقود والنمو فى الناتج المحلى الحقيقى الى فائض فى الطلب على السلع والخدمات المنتجة مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع، ولذلك فانه يمكن قياس معدل التضخم فى الاقتصاد القومى عن طريق قياس فائض الطلب ونسبته الى الناتج المحلى الحقيقى. ويستند هذا المقياس فى جوهره على نظرية كينز فى الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار (١٠)، ذلك انه اذا زاد الانفاق القومى بالأسعار الجارية على الناتج المحلى بالأسعار الثابتة فان الفرق بينهما يتبلور فى شكل فائض طلب اجمالى يؤدى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ويتم حساب فائض الطلب باستخدام الصيغة التالية:

$$Dx = (Cp+Cg+I) - Y$$

حيث

Dx= فائض الطلب الاجمالى

Cp= الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg= الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I = الاستثمار الاجمالى بالأسعار الجارية

Y = الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة

ومن المعروف ان جانبا من فائض الطلب يتم اشباعه بالتوسع فى الاستيراد واحداث عجز فى ميزان العمليات الجارية، اما الجزء الباقى من فائض الطلب والذى لايقابله عجز فى العمليات الجارية

فانه يمثل صافى فائض الطلب ويمثل ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

ويتم حساب صافى فائض الطلب على انه الفرق بين فائض الطلب الاجمالى وعجز العمليات الجارية وذلك على النحو التالى:

$$Dxn = Dx - F$$

حيث

Dxn= صافى فائض الطلب

F = عجز العمليات الجارية

وبالتالى فان الفجوة التضخمية = $\frac{Dxn}{Y}$

ويصور الجدول (٧) نتائج حساب صافى فائض الطلب والفجوة التضخمية فى الاقتصاد المصرى فى الفترة محل البحث.

ويلاحظ من الجدول انه خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٩٤/٩٣ بلغت قيمة مجموع الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ٤٢٧٦١١,٤ مليون جنيه، بينما بلغ مجموع الانفاق القومى بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة ١٠٩٩٨٤ مليون جنيه، ويعنى ذلك ان اجمالى فائض الطلب خلال هذه الفترة قد بلغ ٦٧٢٣٧٢ مليون جنيه، أى مايمثل حوالى ١٥٧٪ من مجموع الناتج المحلى الحقيقى.

وبلغ مجموع العجز فى العمليات الجارية خلال نفس الفترة ٨٤٠٧١ مليون جنيه، وبالتالى فان صافى فائض الطلب خلال هذه الفترة يبلغ ٥٨٠٠٠٥,٥ مليون جنيه، ويعنى ذلك أن عجز العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات قد أشبع مانسبته ١٣,٧٪ من مجموع فائض الطلب الذى ظهر خلال الفترة كلها.

واذا حسبنا صافى فائض الطلب بالنسبة لكل سنة على حدة نجد انه فى بداية الفترة كان عجز العمليات الجارية يمتص حوالى ٢٧٪ من اجمالى فائض الطلب، ثم زادت هذه النسبة فى السنوات ١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦ حيث زادت عن ٤٠٪، ثم بدأت فى الانخفاض التدريجى حتى وصلت الى حوالى ٩٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣. ويعنى ذلك أن نمو الواردات لم يعد قادرا على أن يواكب الزيادة الضخمة التى حدثت فى فائض الطلب مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

ويلاحظ من الجدول أنه اذا نظرنا الى مجمل الفترة الزمنية للدراسة نجد أن المتوسط السنوى لنسبة الفجوة التضخمية كان حوالى ١٣٥٪، ويعنى ذلك ان قوى الطلب الكلى كانت تزيد سنويا فى

جدول رقم (٧)

معدل الفجوة التضخمية

السنة	الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لـ ١٩٨٣/٨٢ (١)	اجمالى الانفاق المحلى بالأسعار الجارية (٢) *	اجمالى فائض الطلب (٣)-(٢)-(١)	عجز العلميات الجارية (٤) *	صافى فائض الطلب (٥)- (٣)-(٤)	نسبة فائض الطلب الى الناتج المحلى أو الفجوة التضخمية (٦)-(٥)÷(١) ١٠٠X	نسبة تغطية عجز العلميات الجارية لاجمالى فائض الطلب (٪)
١٩٨٣/٨٢	٢٥٨٩٥	٢٨٧١٧	٢٨٢٢	٧٧١,٩	٢٠٥٠,١	٧,٩	٢٧
١٩٨٤/٨٣	٢٨٤٠٦,٨	٣٥٥١٧	٧١١٠,٢	١١١٦,١	٥٩٩٤,١	٢١,١	١٥,٧
١٩٨٥/٨٤	٣٠٣٣٨,٩	٤١٢٨٠	١٠٩٤١,٥	١٤٦٠,٢	٩٤٨١,٣	٣١,٢	١٣,٣
١٩٨٦/٨٥	٣١٠٣٦,٣	٤٧٠٩٧	١٦٠٦٠,٧	٦٧٠٧,٩	٩٣٥٢,٨	٣٠,١	٤١,٧
١٩٨٧/٨٦	٣٣٤٨٨	٥٧٩٧٦	٢٤٤٨٨	١١٠٢٩	١٣٤٥٦٩	٤٠,٢	٤٥
١٩٨٨/٨٧	٣٤٣٥٨,٨	٧٢٤٦٦	٣٨١٠٧,٢	١١٥٠١	٢٦٦٠٦,٢	٧٧,٤	٣٠
١٩٨٩/٨٨	٣٦٩٠١,٤	٩١٤١٨	٥٤٥١٦,٦	١٢٦١١	٤١٩٠٥,٦	١١٣,٥	٢٣
١٩٩٠/٨٩	٣٩٤١٠,٦	١١٢٤٨٨	٧٣٠٧٧,٤	١٣٩٣٤	٥٩١٤٣,٤	١٥٠	١٩
١٩٩١/٩٠	٤٠٦٣٢,٣	١٢٤٧١٩	٨٤٠٨٦,٧	١١٨٥٤	٧٢٢٣٢,٧	١٧٧,٧	١٤
١٩٩٢/٩١	٤١٠٧٩,٣	١٤٦٢٧٠	١٠٥١٩٠,٥	٢٥٤٦	١٠٢٦٤٤,٧	٢٤٩	٢,٤
١٩٩٣/٩٢	٤٢١٨٨,٤	١٥٨٠٠	١١٧٦١١,٦	٦٢٨٨	١١٥٠٦٥,٦	٢٧٢	٥,٣
١٩٩٤/٩٣	٤٣٨٧٦	١٨٢٢٣٦	١٣٨٣٦٠	١٢٥٤٨	١٢٥٨١٢	٢٨٦	٩
مجمل الفترة	٤٢٧٦١١,٤	١٠٩٩٩٨٤	٦٧٢٣٧٢,٦	٩٢٣٦٧,١	٥٨٠٠٠٥,٥	١٣٥,٦	١٣,٧

* المصدر:

البنك المركزى المصرى. المجلة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

المتوسط بنحو ١٣٥٪ عن الحجم الحقيقى للسلع والخدمات المنتجة محليا بالاضافة الى ماتم استيراده من الخارج، وهذه الزيادة الكبيرة لاشك انها أحدثت ضغطا تضخميا أدى الى ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

يلاحظ أيضا من الجدول أن قيمة الفجوة التضخمية تأخذ اتجاها صعوديا حادا عبر الفترة الزمنية، فكانت تبلغ ٧,٩٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ ثم اصبحت ٢٨٦٪ فى ١٩٩٤/٩٣، أى انها تضاعفت حوالى ستة وثلاثون مرة، الا انه فى الواقع اننا لانستطيع أن نأخذ قيمة الفجوة التضخمية نفسها (أى نسبة صافى فائض الطلب الى الناتج المحلى الحقيقى) كمؤشر للتضخم كما هو الحال فى بعض الدراسات (١١)، فهذه القيم كما يتضح من الجدول تأخذ قيما تراكمية تتزايد كلما ابتعدنا عن سنة الأساس، شأنها شأن الأرقام القياسية للأسعار، كما انها أيضا تختلف اختلافا كبيرا بتغيير سنة الأساس . ولذلك فان مايصلح كمقياس للتضخم يجب أن يكون معدل نمو الفجوة التضخمية من سنة لأخرى وليس قيمة الفجوة التضخمية نفسها. الا ان حساب معدلات النمو السنوية للفجوة التضخمية بالطريقة المعتادة $\frac{\text{(القيمة فى السنة الحالية - القيمة فى السنة السابقة)}}{\text{القيمة فى السنة السابقة}} \times ١٠٠$

وباستخدام البيانات المتاحة قد اسفر عن نتائج يشوبها بعض الغرابة كما يوضحها جدول (٨)،

اذ نجد ان معدلات نمو الفجوة التضخمية تتغير من ١٦٧٪ الى -٣,٥٪ فى خلال سنتين من ٨٣/ ١٩٨٤ الى ١٩٨٦/٨٥، ثم تعاود الزيادة لتصل الى ٩٢,٥٪ فى ١٩٨٨/٨٧ ثم تتذبذب القيم بعد ذلك ثم تنخفض فى السنتين الأخيرتين الى ٩٪ ثم ٥,١٪.

وفى محاولة لتحسين النتائج وجدنا انه قد يكون من الأفضل حساب معدل تطور الفجوة التضخمية على انه الفرق بين قيمة الفجوة فى كل سنتين متتاليتين (القيمة فى السنة الحالية - القيمة فى السنة السابقة) خاصة وان قيمة الفجوة فى كل سنة على حدة هى فى حد ذاتها نسبة مئوية.

وقد أدى ذلك بالفعل ، كما يوضح جدول (٨)، الى نتائج اكثر قبولا، فنجد أن معدل تطور الفجوة التضخمية يأخذ قيما تتراوح بين ١٠٪ و٣٧٪ وذلك باستثناء قيم عام ١٩٨٦/٨٥ التى تبلغ -١,١٪ وعام ١٩٩٢/٩١ التى تبلغ ٧١,٣٪.

وتوضح نتائج حساب هذا المؤشر انه فى الفترة من ١٩٨٤/٨٣ حتى ١٩٨٧/٨٦ كانت قيم هذا المؤشر لاتزيد عن ١٣٪، ثم ارتفعت الى حوالى ٣٧٪ فى الفترة التالية وحتى ١٩٩٠/٨٩، ثم اتجهت الى الانخفاض حتى وصلت الى ١٤٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣.

جدول رقم (٨)

السنة	نسبة صافي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية (٪)	معدل نمو الفجوة التضخمية بالطريقة المعتادة (٪)	معدل نمو الفجوة التضخمية بطريقة الفروق (٪)
١٩٨٣/٨٢	٧,٩		
١٩٨٤/٨٣	٢١,١	١٦٧	١٣,٢
١٩٨٥/٨٤	٣١,٢	٤٧,٨	١٠,١
١٩٨٦/٨٥	٣٠,١	٣,٥-	١,١-
١٩٨٧/٨٦	٤٠,٢	٣٣,٥	١٠,١
١٩٨٨/٨٧	٧٧,٤	٩٢,٥	٣٧,٢
١٩٨٩/٨٨	١١٣,٥	٤٦,٦	٣٦,١
١٩٩٠/٨٩	١٥٠	٣٢	٣٦,٥
١٩٩١/٩٠	١٧٧,٧	١٨,٤	٢٧,٧
١٩٩٢/٩١	٢٤٩	٤٠	٧١,٣
١٩٩٣/٩٢	٢٧٢	٩	٢٣
١٩٩٤/٩٣	٢٨٦	٥,١	١٤

ثالثا: معيار الافراط النقدى

تعد مقاييس التضخم التى تعبر عنها مؤشرات معدل الضغط التضخمى والفجوة التضخمية هى الأكثر شيوعا فى الاستخدام الى جانب الأرقام القياسية للأسعار، الا أن هناك أحد المقاييس الأخرى التى تقترحها دراسة عن التضخم فى مصر(١٢) وهو معيار الافراط النقدى ويقوم على حساب كمية النقود الزائدة عن المستوى المناسب الذى يلزم للمحافظة على ثبات الأسعار.

ويستند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة فى نظرية كمية النقود والتى ترى أن مايجب أن يؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لتحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الناتج وليس اجمالى كمية النقود. ويتطلب حساب هذا المعيار أولا معرفة التطور الذى طرأ على متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى الحقيقى من كمية النقود المتداولة فى الفترة محل البحث ونحصل عليه بقسمة كمية النقود المتداولة على الناتج المحلى الحقيقى:

$$P = \frac{M}{GDP}$$

حيث

P = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى من كمية النقود المتداولة.

M = كمية النقود المتداولة.

GDP = الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة

ولحساب كمية النقود الزائدة عن المستوى المناسب الذى يلزم للمحافظة على ثبات الأسعار تستخدم الصيغة التالية:

$$MEt = PoYt - Mt$$

$$Ht = \frac{MEt}{Yt}$$

حيث

MEt= حجم الافراط النقدى الذى يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود فى الاقتصاد القومى فى السنة t.

Po = متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلى الحقيقى من كمية النقود المتداولة السائدة فى سنه الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Yt = حجم الناتج المحلى الحقيقى بالأسعار الثابتة فى السنة t .

Mt= كمية النقود المتداولة بالفعل فى السنة t .

Ht = معيار الافراط النقدى فى السنة t.

وتعنى الصياغة السابقة أن ثبات مستوى الأسعار يقتضى ثبات متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود فى سنة الأساس، والذى يمكن اعتباره بمثابة السعر النقدى لوحدة الناتج، وبالتالى فان حاصل ضرب هذا المتوسط فى الناتج المحلى الحقيقى لكل سنة يعطينا كمية النقود المثلى التى كان لابد أن تكون فى التداول للحفاظ على ثبات الأسعار، وبمقارنة هذه الكمية بحجم النقود المتداولة بالفعل نحصل على حجم الافراط النقدى.

ويصور الجدول (٩) نتائج حساب معيار الافراط النقدى والمؤشرات المطلوبة لذلك.

ويلاحظ من الجدول أن عدد وحدات النقود المتداولة المقابلة للوحدة الواحدة الحقيقية من الناتج المحلى الاجمالى قد زادت بشكل واضح خلال هذه الفترة، فقد كان نصيب وحدة الناتج الحقيقى فى عام ١٩٨٣/٨٢ حوالى ٨٣,٤ قرشا فى التداول، ثم ارتفع هذا الرقم ليصل الى ١٣٠ قرش فى ٨٦/ ١٩٨٧ ثم وصل الى حوالى ٣٣٠ قرش فى عام ١٩٩٤/٩٣، أى أن متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود قد تضاعف حوالى أربع مرات خلال فترة الدراسة. كما يلاحظ ايضا من الجدول أن مجموع الافراط النقدى خلال كل الفترة الزمنية محل الدراسة بلغ ٤٨١٢٧٠,٨ مليون جنيه، بينما بلغ مجموع الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٣/٨٢ خلال الفترة كلها ٤٢٧٦١١,٤ مليون جنيه، ويعنى ذلك أن نسبة الافراط النقدى الى مجموع الناتج المحلى قد بلغت حوالى ١١٢,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة كلها وهى بالتأكيد نسبة مرتفعة للغاية.

وبملاحظة نسبة الافراط النقدى فى كل سنة على حدة نجد أنها تزايدت من ٦,٧٪ فى ٨٣/ ١٩٨٤ الى ٢٤٦,٩٪ فى ١٩٩٤/٩٣. ويتضح أن هذا المؤشر أيضا - شأن الفجوة التضخمية - يأخذ قيما تتراكم بشكل مضطرد كلما ابتعدنا عن سنة الأساس، ولذا فان المؤشر الذى يمكن ان نعتبره

جدول رقم (٩)-
معدل الافراط النقدى

السنة	الناتج المحلى الأسعار الثابتة ١٩٨٣/٨٢ (١)	كمية النقود المتداولة	متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود (٣)	كمية النقود المثلى (٤)	حجم الافراط النقدى (٥)	نسبة الافراط النقدى الى الناتج (٦) (٪)	معدل الافراط النقدى (٧) (٪)
١٩٨٣/٨٢	٢٥٨٩٥	٢١٥٨٨,٢	٠,٨٣٤	٢١٥٨٨,٢	-		
١٩٨٤/٨٣	٢٨٤٠٦,٨	٢٥٥٩١,٥	٠٩٠١	٢٣٦٨٢,٢	١٩٠٩,٣	٦,٧	
١٩٨٥/٨٤	٣٠٣٣٨,٥	٢٩٨٢١,٦	٠,٩٨٣	٢٥٢٩٢,٦	٤٥٢٩	١٤,٩	٨,٢
١٩٨٦/٨٥	٣١٠٣٦,٣	٣٩٠٥٢,٧	١,٢٥٨	٢٥٨٧٤	١٣١٧٨,٧	٤٢,٤	٢٧,٥
١٩٨٧/٨٦	٣٣٤٨٨	٤٣٦٠٤	١,٣٠٢	٢٧٩١٨	١٥٦٨٦	٤٦,٨	٤,٤
١٩٨٨/٨٧	٣٤٣٥٨,٨	٥٦٦٢٠	١,٦٤٨	٢٨٦٤٤	٢٧٩٧٦	٨١,٤	٣٤,٦
١٩٨٩/٨٨	٣٦٩٠١,٤	٦٣٧١٩	١,٧٢٧	٣٠٧٦٤	٣٢٩٥٥	٨٩,٣	٧,٩
١٩٩٠/٨٩	٣٩٤١٠,٦	٧٦٣٢٥	١,٩٣٦	٣٢٨٥٦	٤٣٤٦٩	١١٠	٢٠,٧
١٩٩١/٩٠	٤٠٦٣٢,٣	٩٦٨٩١	٢,٣٨٤	٣٣٨٧٤	٦٣٠١٧	١٥٥	٤٥
١٩٩٢/٩١	٤١٠٧٩,٣	١١٠٧٤٦	٢,٦٩٦	٣٤٢٤٧	٧٦٤٩٩	١٨٦,٢	٣١,٢
١٩٩٣/٩٢	٤٢١٨٨,٤	١٢٨٩٠٨,٨	٣,٠٥٥	٣٥١٧١	٩٣٧٣٧,٨	٢٢٢	٦٧
١٩٩٤/٩٣	٤٣٨٧٦	١٤٤٨٩٣	٣,٣٠٢	٣٦٥٧٨,٦	١٠٨٣١٤	٢٤٦,٩	٢٤,٩
مجمل الفترة	٤٢٧٦١١,٤				٤٨١٢٧٠,٨	١١٢,٥	

مقياسا للتضخم هو معدل الافراط النقدى ونقيسه بطريقة الفروق التى أوضحناها فى مقياس معدل الفجوة التضخمية.

وتوضح نتائج حساب هذا المقياس أنه يأخذ قيما تتذبذب من سنه لأخرى خاصة فى الفترة من ١٩٨٥/٨٤ حتى ١٩٩٠/٨٩، اذ يبلغ ٨,٢٪ فى ١٩٨٥/٨٤ ثم يرتفع الى ٢٧,٥٪ فى ٨٥/ ١٩٨٦ ثم ينخفض الى ٧,٩٪ فى ١٩٨٩/٨٨ ثم يرتفع الى ٢٠,٧٪ فى ١٩٩٠/٨٩، وبعد ذلك يتجه المؤشر الى الارتفاع حتى يصل الى ٦٧٪ فى ١٩٩٣/٩٢ ثم ينخفض الى ٢٤,٩٪ فى ٩٣/ ١٩٩٤.

يتضح مما تقدم أن حجم الافراط النقدى فى الاقتصاد المصرى، وكذلك نسبته، قد تزايد بدرجة كبيرة خلال الفترة الزمنية للدراسة، ونظرا لأن هذا الافراط يمثل فى النهاية قوى شرائية فى السوق لايقابلها معروض مادى من السلع والخدمات، فان هذا الافراط يشكل فى النهاية طلبا فائضا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. واذا قارنا حجم الافراط النقدى الذى حدث خلال هذه الفترة بصافى فائض الطلب نجد أن الافراط النقدى كان مسئولا عن احداث النسبة الكبرى من صافى فائض الطلب، فقد بلغ مجموع هذا الأخير خلال الفترة كلها ٥٨٠٠٠٥,٥ مليون جنيه فى حين بلغ مجموع الافراط النقدى خلال نفس الفترة ٤٨١٢٧٠,٨ مليون جنيه، أ مايقرب من ٨٣٪ من مجموع صافى فائض الطلب.

المبحث الثالث

مقارنة مقاييس التضخم

بعد حساب مقاييس التضخم السابقة، معدل الضغط التضخمى، معدل الفجوة التضخمية ومعدل الافراط النقدى، فانه يمكننا الآن مقارنة قيم هذه المقاييس الثلاثة ومقابلتها مع الأرقام القياسية للأسعار للتعرف على مدى توافقها أو تباعدها.

والواقع أنه يمكن مقارنة مؤشرات التضخم المحسوبة والأرقام القياسية للأسعار بطريقتين، اذ يمكن أولا مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من المؤشرات المحسوبه ويوضح جدول (١٠) معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية لسعر المستهلك فى الحضر ومكمش الناتج المحلى الأجمالى ومقارنتها بكل من معدل الضغط التضخمى ومعدل الفجوة التضخمية ومعدل الافراط النقدى.، أما الطريقة الثانية فتتمثل فى مقارنة التطور الذى طرأ على كل من هذه المؤشرات خلال الفترة كلها، وقد وجدنا أن أفضل أسلوب يوضح هذه المقارنة هو عرض كل المؤشرات بطريقة الأرقام القياسية، وذلك بصفة خاصة بالنسبة لمؤشرات الفجوة التضخمية والافراط النقدى بسبب طبيعتهم التراكمية وارتباطهم بسنة الأساس كما أوضحنا فيما قبل، وبهذه الصورة فانه يمكن مقارنة الرقم القياسى فى نهاية الفترة بالنسبة لسنة الأساس، وذلك بالنسبة لكل مؤشر، بحيث يمكن معرفة حجم التغير الذى حدث خلال هذه الفترة. كما أجرينا هذه المقارنة أيضا بعد تقسيم الفترة كلها الى ثلاث فترات زمنية وذلك لاظهار اتجاهات التغير العامة خلال مجمل الفترة الزمنية محل البحث. وتصور الجداول (١١)و(١٢) نتائج هذه المقارنة. وتجدر ملاحظة أنه بالنسبة لمعدل الضغط التضخمى فانه لايمكن عرضه بهذه الصورة لأنه بطبيعته يمثل فرقا بين معدلات نمو سنوية وبالتالى فان تصويره فى شكل أرقام قياسية لن يعطى الدلالة المطلوبة.

ويلاحظ من جدول (١٠) بصفة عامة أن معدلات نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك أكبر من معدلات نمو مكمش الناتج المحلى الاجمالى وأكبر من معدل الضغط التضخمى، وان كانت أقل من معدل الفجوة التضخمية ومعدل الافراط النقدى وخاصة من بعد ٨٩/ ١٩٩٠.

واذا استثنينا من الجدول بعض القيم الشاذة مثل معدل الفجوة التضخمية فى ١٩٨٦/٨٥ و١٩٩٢/٩١ ومعدل الافراط النقدى فى ١٩٩٣/٩٢ فاننا نجد أنه فى السنتين ١٩٨٤/٨٣ و٨٤/ ١٩٨٥ فان الفروق بين المقاييس المختلفة للتضخم ليست كبيرة بصفة عامة، ولكن فى السنوات التالية فان هذه الفروق تبرز بشكل واضح، فعلى سبيل المثال فى ١٩٨٧/٨٦ نجد أن معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك يبلغ أقصى قيمة له فى حين تبلغ مقاييس التضخم الأخرى: معدل الضغط التضخمى ومعدل الفجوة التضخمية ومعدل الافراط النقدى، أدنى قيم لها.

يلاحظ أيضا أن مقاييس معدل الضغط التضخمى ومعدل الافراط النقدى تتقارب فى اتجاه

جدول رقم (١٠)

مقارنة مؤشرات التضخم السنوية

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٤/٩٣

(فى شكل نسب مئوية)

السنة	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر (٪)	معدل نمو مكمش الناتج المحلى الاجمالى (٪)	معدل الضغط التضخمى (٪)	معدل الفجوة التضخمية (٪)	معدل الافراط النقدى (٪)
١٩٨٣/٨٢					
١٩٨٤/٨٣	١٨,٠٤	١١	٨,٨	١٣,٢	-
١٩٨٥/٨٤	١٤,٢٩	١١	٩,٧	١٠,١	٨,٢
١٩٨٦/٨٥	١٦,١٣	١١,١	٢٨,٧	١,١-	٢٧,٥
١٩٨٧/٨٦	٢٥,١٦	١٤,٨	٣,٨	١٠,١	٤,٤
١٩٨٨/٨٧	١٨,٦	١٣,٥	٢٧,٤	٣٧,٢	٣٤,٦
١٩٨٩/٨٨	١٦,٧	١٧,٩	٥,٦	٣٦,١	٧,٩
١٩٩٠/٨٩	٢١,٢	١٨,١	١٣,٣	٣٦,٥	٢٠,٧
١٩٩١/٩٠	١٤,٧	١٤,٧	٢٣,٩	٢٧,٧	٤٥
١٩٩٢/٩١	٢١,١	٢١,٦	١٣,٢	٧١,٣	٣١,٢
١٩٩٣/٩٢	١١,١	٦	١٣,٧	٢٣	٦٧
١٩٩٤/٩٣	٩	٧,٢	٨,٤	١٤	٢٤,٩

تذبذب قيم كل منهما فى السنوات المختلفة، وعدا ذلك فانه يلاحظ عدم وجود تقارب فى قيم أو اتجاهات تغير معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار ومقاييس التضخم الأخرى، وذلك باستثناء السنتين الأخيرتين حيث نجد أن هناك اتجاه واضح لانخفاض معدل التضخم وفقا لأى من المقاييس المستخدمة، وفى ١٩٩٤/٩٣ يبلغ معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك ٩٪ ويبلغ معدل نمو مكمش الناتج المحلى الاجمالى ٧,٢٪، ومعدل الضغط التضخمى ٨,٤٪، ومعدل الفجوة التضخمية ١٤٪ ومعدل الافراط النقدى ٢٤,٩٪.

والواقع أن التفاوت فى اتجاهات تطور مقاييس التضخم خلال فترة الدراسة يثير مرة اخرى الشكوك حول البيانات المستخدمة، ذلك انه من الطبيعى أن تتفاوت القيم بين هذه المقاييس، فى حدود معينة، فى كل سنة من السنوات، الا انه يصعب قبول اختلاف اتجاهات التغير فيما بين هذه المقاييس من سنه لاخرى، ذلك ان زيادة (أو نقص) معدل التضخم بين سنة وأخرى لاشك انها يجب ان تنعكس على كل المقاييس وان اختلفت النسب. ومع ذلك فان التقارب فى نتائج السنتين الأخيرتين يعكس حقيقة انخفاض معدل التضخم فى هذه الفترة.

ويلاحظ من جدول (١١) أن الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر قد تضاعف حوالى خمس مرات ونصف خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ الى ١٩٩٤/٩٣، حيث وصل الرقم القياسى فى نهاية الفترة الى ٥٥٣,٣، أما بالنسبة لكل من نسبة الفجوة التضخمية ونسبة الافراط النقدى فنجد أن كل منهم قد تضاعف حوالى ٣٦ مرة خلال نفس الفترة. ويتضح من هذه الأرقام أن هناك اختلافا رهيبا فى حجم تغير هذه المؤشرات مقارنة بالرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر والذى اخترناه كأساس للمقارنة لأنه معدل تغيره أكبر من كل الأرقام القياسية الأخرى لأسعار. ولاشك أن ذلك يعطينا مؤشرا واضحا عن أن الأرقام القياسية للأسعار هى فى الواقع أقل من معدلات التضخم الحقيقية.

كما يلاحظ من الجدول أيضا أن كل من الناتج المحلى بالأسعار الجارية والسيولة المحلية الخاصة قد زاد بأكثر من ستة أضعاف ونصف خلال الفترة الزمنية محل البحث. أما الجدول (١٢) فيوضح أنه فى الفترة الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ حققت مؤشرات التضخم المحسوبة على أساس المقاييس المختلفة أعلى نسب زيادة فى حين أنه فى الفترة الثالثة حققت هذه المؤشرات أدنى قيم لها. فنجد أن الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر زاد بنسبة ٩٦٪ فى الفترة الأولى، وبنسبة ٩٢٪ فى الفترة الثانية وبنسبة ٤٦٪ فى الفترة الثالثة. أما نسبة الفجوة التضخمية فقد زادت بنسبة ٤٠٦٪ فى الفترة الأولى، وبنسبة ٣٤٣٪ فى الفترة الثانية، وبنسبة ٦١٪ فى الفترة الثالثة. أما الناتج المحلى بالأسعار الجارية والسيولة المحلية الخاصة فقد حققا أعلى نسبة زيادة فى الفترة الثانية فى حين بلغت نسب الزيادة أدنى قيمة فى الفترة الثالثة. ويلاحظ من الجداول (١١)و(١٢) مدى التوافق والتقارب فى معدلات تزايد كل من الناتج المحلى بالأسعار الجارية والسيولة المحلية الخاصة.

جدول (١١)

مقارنة مؤشرات التضخم خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٤/٩٣

فى شكل أرقام قياسية

المؤشر	١٩٨٣/٨٢	١٩٩٤/٩٣
الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر	١٠٠	٥٥٣
نسبة الفجوة التضخمية	١٠٠	٣٦٢٠
نسبة الافراط النقدى	١٠٠	٣٦٨٥
الناتج المحلى بالأسعار الجارية	١٠٠	٦٦٧
السيولة المحليةالخاصة	١٠٠	٦٧١
متوسط دخل الفرد الاسمى	١٠٠	٤٩٦
متوسط الأجر الاسمى	١٠٠	٢٧٩
الناتج المحلى الحقيقى	١٠٠	١٧٠
متوسط دخل الفرد الحقيقى	١٠٠	٨٩
متوسط الاجر الحقيقى	١٠٠	٧٢

جدول (١٢)

مقارنة مؤشرات التضخم والدخل خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٤/٩٣

فى شكل أرقام قياسية

المؤشر	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الثالثة	
	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦	١٩٩١/٩٠	١٩٩١/٩٠	١٩٩٤/٩٣
الرقم القياسى لسعر المستهلك (حضر)	١٠٠	١٩٦	١٠٠	١٩٢	١٠٠	١٤٦
نسبة الفجوة التضخمية	١٠٠	٥٠٦	١٠٠	٤٤٣	١٠٠	١٦١
نسبة الافراط النقدى	١٠٠	٦٩٨	١٠٠	٣٣١	١٠٠	١٥٩
الناتج المحلى بالأسعار الجارية	١٠٠	٢٠٣	١٠٠	٢١٩	١٠٠	١٤٩
السيولة المحلية الخاصة	١٠٠	٢٠٢	١٠٠	٢٢٢	١٠٠	١٤٩
متوسط دخل الفرد الاسمى	١٠٠	١٨٢	١٠٠	١٩٥	١٠٠	١٣٩
متوسط الاجر الاسمى	١٠٠	١٥١	١٠٠	١٦٥	١٠٠	١١١
الناتج المحلى الحقيقى	١٠٠	١٢٩	١٠٠	١٢١	١٠٠	١٠٧
متوسط دخل الفرد الحقيقى	١٠٠	٩٣	١٠٠	١٠٢	١٠٠	٩٥
متوسط الاجر الحقيقى	١٠٠	٩١	١٠٠	٨٦	١٠٠	٩٢

وقد يكون من المفيد قبل أن نختم هذا الجزء أن نوسع مجال المقارنة لتشمل مقارنة معدلات نمو متوسط دخل الفرد الاسمى بمعدلات التضخم من واقع المؤشرات المحسوبة لمعرفة مدى تقارب أو تباعد اتجاه تطور متوسط دخل الفرد مع تطور حركة الأسعار، وأيضا معدلات نمو متوسط أجر العامل الاسمى باعتباره مؤشرا يعبر عن دخل الفئات ذات الدخل الثابت والأكثر تأثرا بالتضخم وذلك لمعرفة المدى الذى يفرق بين معدل نمو متوسط الأجر النقدى للعامل ومعدل ارتفاع الأسعار أو معدل التضخم. ويتضمن جدول (١٣) متغيرات متوسط الدخل الفردى الاسمى ومتوسط الأجر الاسمى خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ويصور جدول (١٤) نتائج مقارنة معدلات نمو هذه المتغيرات مع مؤشرات التضخم. كما أن جداول (١١)،(١٢) تصور نتائج مقارنة مؤشرات التضخم والدخل خلال الفترة الزمنية بطريقة الأرقام القياسية.

وتجدر فى البداية ملاحظة أن البيانات الخاصة بالأجور بالنسبة للسنوات ٨٢/١٩٨٣ و٨٣/ ١٩٨٤ غير متوافرة سواء فى نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أو اصدارات وزارة التخطيط، وقد استخدمنا البيانات الخاصة بالأجور لعام ٨٣/١٩٨٤ من جدول التشابك القطاعى لهذا العام والذى أعده جهاز الاحصاء. وبالنسبة للسنوات ٨٤/١٩٨٥ و٨٥/١٩٨٦ فالبيانات المنشورة هى بيانات أولية مصدرها وزارة التخطيط وان كانت لم يتم تصحيحها فى النشرات التالية.

وبالنسبة لمتوسط دخل الفرد الاسمى فقد تم حسابه بقسمة الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية على عدد السكان فى كل سنة.

ويوضح جدول (١٤) أنه فى عام ٨٤/١٩٨٥ فان معدل نمو متوسط الأجر يزيد عن معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر بحوالى ١٢٪ مما يعنى زيادة فى متوسط الأجر الحقيقى للعامل، الا أننا كما ذكرنا أن البيان الخاص بهذه السنة هو بيان أولى والثقة فيه محدودة لعدم اتساقه مع باقى النتائج.

ويوضح الجدول أيضا أنه فى السنتين ٨٣/١٩٨٤ و٨٤/١٩٨٥ فان معدل نمو متوسط دخل الفرد الاسمى يزيد قليلا عن معدل نمو سعر المستهلك، أما فى السنوات من ٨٥/١٩٨٦ الى ٨٧/ ١٩٨٨ فان معدل التضخم كما يعبر عنه معدل نمو سعر المستهلك يزيد عن معدل نمو متوسط دخل الفرد وعن معدل نمو متوسط أجر العامل، وفى السنتين ٨٨/١٩٨٩ و٨٩/١٩٩٠ فان معدل التضخم يقل عن معدل نمو متوسط دخل الفرد ويزيد عن معدل نمو متوسط الأجر، وفى السنوات التالية فان معدل التضخم يزيد عن كل من معدل نمو متوسط دخل الفرد ومعدل نمو متوسط الأجر وفى السنة الأخيرة يتعادل معدل التضخم مع معدل نمو متوسط دخل الفرد. وهكذا يوضح الجدول أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يقل أحيانا ويزيد أحيانا عن معدل التضخم، أما معدل نمو متوسط الأجر فقد كان دائما من بعد ٨٤/١٩٨٥ أقل من معدل التضخم. ويعنى ذلك أن أصحاب الدخول الثابتة كانوا ومازالوا يعانوا من انخفاض دخلهم الحقيقى مقارنة بالمجتمع ككل وأن الزيادات والعلاوات التى

جدول (١٣)

السنة	الناتج المحلى بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	تقدير عدد السكان (بالألف نسمة)	متوسط دخل الفرد الاسمى (بالجنيه)	اجمالى الأجور (بالمليون جنيه)	أعداد المشتغلين (بالألف عامل)	متوسط الأجر الاسمى (بالجنيه)
١٩٨٣/٨٢	٢٥٨٩٥	٤٤٥٠٦	٥٨١			
١٩٨٤/٨٣	٣١٥٤٧	٤٥٧٢١	٦٩٠	١٠٣٢٧,١	١١٧٢٠	٨٨١
١٩٨٥/٨٤	٣٧٤٢٠	٤٦٩٩٠	٧٩٦	٥٩	١١٩٨٠,٦	١١١٦
١٩٨٦/٨٥	٤٢٥٦٣	٤٨٣٤٩	٨٨٠	١٣٣٧٩,٣	١٢٢٦٩,٦	١١٨٦
١٩٨٧/٨٦	٥٢٧١٢	٤٩٨٦٣	١٠٥٧	١٤٥٥٥,٨	١٢٢٥٥,٥	١٣٣٦,٤
١٩٨٨/٨٧	٦١٣٥٣	٥١٣٤٩	١١٩٤	١٦٣٧٩	١٢٣٥١	١٥٨٨,٣
١٩٨٩/٨٨	٧٧٧٠٢	٥٢٨٢٧	١٤٧٠	١٩٦١٧	١٢٧١٥	١٧٦٥,٩
١٩٩٠/٨٩	٩٧٩٧٥	٥٤٢١٠	١٨٠٧	٢٢٤٥٣	١٣٠٩٠	١٩٧٢,٥
١٩٩١/٩٠	١١٥٠٧٦	٥٥٥٨٦	٢٠٧٠	٢٥٨٢٠	١٣٤٨٩	٢٢١١,٤
١٩٩٢/٩١	١٤١٤٦٥	٥٦٨٩٨	٢٤٨٦	٢٩٨٣٠	١٣٩٠٠	٢٤٦٣,٨
١٩٩٣/٩٢	١٥٤٠٩٧	٥٨٣١١	٢٦٤٢	٣٤٢٤٧		
١٩٩٤/٩٣	١٧١٦٨٩	٥٩٥٦٣	٢٨٨٢			

جدول (١٤)

مقارنة المؤشرات السنوية للتضخم والدخل

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٤/٩٣

(فى شكل نسب مئوية)

السنة	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر (٪)	معدل نمو متوسط دخل الفرد الاسمى (٪)	معدل نمو متوسط الأجر الاسمى (٪)	معدل الضغط التضخمى (٪)	معدل الفجوة التضخمية (٪)
١٩٨٣/٨٢					
١٩٨٤/٨٣	١٨,٠٤	١٨,٧		٨,٨	١٣,٢
١٩٨٥/٨٤	١٤,٢٩	١٥,٣	٢٦	٩,٧	١٠,١
١٩٨٦/٨٥	١٦	١٠,٥	٦,٢	٢٨,٧	١,١٠
١٩٨٧/٨٦	٢٥	٢٠	٦,٢	٣,٨	١٠,١
١٩٨٨/٨٧	١٨,٦	١٣	١٢	٢٧,٤	٣٧,٢
١٩٨٩/٨٨	١٦,٧	٢٣	١٨	٥,٦	٣٦,١
١٩٩٠/٨٩	٢١,٢	٢٣	١١	١٣,٣	٣٦,٥
١٩٩١/٩٠	١٤,٧	١٤	١٢	٢٣,٩	٢٧,٧
١٩٩٢/٩١	٢١,١	٢٠	١١	١٣,٢	٧١,٣
١٩٩٣/٩٢	١١,١	٦		١٣,٧	٢٣
١٩٩٤/٩٣	٩	٩		٨,٤	١٤

حدثت فى الأجور النقدية لم تعوض فى أى وقت من الأوقات معدلات الزيادة فى مستوى الأسعار، وأنه حتى فى الأوقات التى كان يزيد فيها معدل نمو متوسط دخل الفرد عن معدل التضخم فان هذه الزيادة كانت تؤول لعناصر الانتاج الأخرى غير العمل.

وتعتبر أدبيات التضخم والتنمية أن ذلك ضرورة حيث لايجب أن ترتفع الأجور بنفس نسب ارتفاع الأسعار حتى لاتسارع بمعدلات التضخم، ويعنى ذلك أن يتحمل أصحاب الأجور عبء محاولة تحقيق استقرار الأسعار وعدم اعاقة النمو الاقتصادى.

يعرض جدول (١٤) أيضا مؤشرات التضخم الأخرى خاصة معدل الضغط التضخمى ومعدل الفجوة التضخمية ليتضح منها مدى التقارب أو التباعد مع معدلات نمو متوسط دخل الفرد ومعدل نمو متوسط الأجر فى حالة ما اذا أخذنا بهذه المؤشرات كمقاييس للتضخم.

ويوضح جدول (١١) حجم التغير فى متوسط دخل الفرد الاسمى خلال الفترة الزمنية محل البحث، فنجد أنه زاد بحوالى خمسة أضعاف خلال هذه الفترة، أما متوسط الأجر الاسمى فقد زاد فقط بأقل من ثلاثة أضعاف، وهكذا نلاحظ أن مؤشرات الدخل وبصفة خاصة متوسط الأجر حققت أقل نسب زيادة خلال هذه الفترة مقارنة بمؤشرات التضخم، وقد انعكس ذلك على المتغيرات الحقيقية، فنجد أن الناتج المحلى الحقيقى زاد خلال الفترة الزمنية بنسبة ٧٠٪ فقط، فى حين نقص متوسط دخل الفرد الحقيقى (وقد تم تصحيحه بالرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر) بنسبة ١١٪، أما متوسط الأجر الحقيقى فقد نقص بحوالى ٢٨٪.

أما اتجاهات تغير مؤشرات الدخل خلال الفترات الزمنية الثلاثة، والتى يصورها جدول (١٢)، فتوضح أن كل من متوسط دخل الفرد الاسمى ومتوسط الأجر الاسمى قد حققا أعلى نسبة زيادة فى الفترة الثانية، ٩٥٪ و٦٥٪ على التوالى، وأقل نسبة زيادة فى الفترة الثالثة، ٣٩٪ و١١٪ على التوالى. وبالنسبة للمتغيرات الحقيقية نجد أن الناتج المحلى الحقيقى حقق أعلى نسبة زيادة فى الفترة الأولى ٢٩٪ ثم اتجه الى التناقص فى الفترات التالية حيث حقق أقل نسبة زيادة فى الفترة الثالثة ٧٪، أما متوسط دخل الفرد الحقيقى فقد زاد بنسبة ٢٪ خلال الفترة الثانية، فى حين انخفضت فى كل من الفترة الأولى والثالثة بنسب ٧٪ و٥٪ على التوالى. وبالنسبة لمتوسط الأجر الحقيقى فنجد أنه ظل ينخفض بنسب متقاربة خلال الفترات الثلاثة مابين ١٤٪ و٨٪.

الخلاصة

قدمت الدراسة عرضا لنتائج حساب مقاييس التضخم المختلفة فى الاقتصاد المصرى فى الفترة التى تبدأ باستئناف الخطط الخمسية، أى من عام ١٩٨٣/٨٢ حتى عام ١٩٩٤/٩٣.

تتمثل مقاييس التضخم المعروضة فى الأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة بالاضافة الى المقاييس التى ترتبط بالطلب والمتغيرات النقدية وهى: معدل الضغط التضخمى، معدل الفجوة التضخمية ومعدل الافراط النقدى.

واجهت الدراسة مشكلة عدم وجود سلسلة واحدة متسقة من البيانات تشمل الفترة الزمنية كلها، وقد واجهت الباحثة ذلك باستخدام معدلات نمو المتغيرات من واقع البيانات الحديثة لاستكمال سلسلة البيانات بشكل متسق.

وقد أظهرت الدراسة أن مؤشرات التضخم المحسوبة توضح أن حجم الضغوط التضخمية خلال الفترة محل الدراسة - كما تعبر عنها نسبة الفجوة التضخمية ونسبة الافراط النقدى - قد زاد بمقدار ٣٦ ضعف، فى حين ان الأرقام القياسية للأسعار توضح أن المستوى العام للأسعار زاد بمقدار خمسة أضعاف فقط خلال نفس الفترة الزمنية.

كما أظهرت الدراسة أيضا وجود تفاوت فى قيم واتجاهات تغير مقاييس التضخم المختلفة فى خلال الفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة، كما أظهرت الدراسة أيضا وجود تذبذب فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى وفى معدلات نمو السيولة المحلية الخاصة (M2). وقد انعكس ذلك بشكل واضح على نتائج حساب كل من معدل الضغط التضخمى ومعدل الافراط النقدى، ومع ذلك فان هناك اتجاه واضح لانخفاض معدل التضخم فى السنتين الأخيرتين وفقا لكل المقاييس المستخدمة. والواقع أن هذه الدرجة من التفاوت والتباين فى نتائج مؤشرات التضخم والتذبذب الواضح فى القيم المحسوبة يلقى بظلال من الشك حول امكانية استخدام هذه المؤشرات كمقاييس بديلة للأرقام القياسية للأسعار للتعبير عن معدل التضخم، وذلك باستخدام البيانات المتاحة بوضعها الحالى. الا أن ذلك لايعنى فى الوقت ذاته أننا نؤكد الثقة فى النتائج التى تعبر عنها الأرقام القياسية للأسعار خاصة مع العيوب التى تشوبها والتى أوضحناها فى الدراسة. وفى حقيقة الأمر أن تحسين بيانات الناتج والمتغيرات النقدية وتوافرها فى سلسلة متسقة يمكن أن يؤدى الى تحسين نتائج حساب مقاييس التضخم بدرجة كبيرة لتعكس الواقع بشكل أفضل.

ذلك أنه رغم تصريحات المسئولين ورغم ماتثبته نتائج حساب هذه المقاييس عن انخفاض معدل التضخم فى الفترة الأخيرة الا أن الجميع يشعر أن الحقيقة خلاف ذلك، فالأسعار مازالت ترتفع بمعدلات ملموسة. وهذا الخلاف بين الواقع المحسوس وماتقول به البيانات والاحصائيات أمر محير فى تفسيره. هل يرجع السبب فى احساس الناس بوطأة زيادة الأسعار الى أن الأسعار - نتيجة معدلات التضخم المرتفعة السابقة - بلغت حاليا مستويات مرتفعة بحيث أن أى نسب للزيادة بها، وان كانت طفيفة، فانها تمثل قيما محسوسة يشعر بها الأفراد، خاصة مع عدم زيادة الدخل زيادة مناسبة. أو ان السبب يرجع الى أن البيانات المستخدمة فى حساب معدلات التضخم هى بيانات معيبة بدرجة كبيرة تبعدها عن الواقع.

أيا كان الأمر فان هناك بالفعل بعض المشكلات والعيوب التى تشوب البيانات ويجب العمل على حلها بجدية، حيث مازالت مشكلة البيانات تواجه الباحثين فى كل المجالات. وبالاضافة الى ذلك فان الأخذ بالمقترحات الخاصة بتحسين الأرقام القياسية للأسعار تزيد الثقة فى نتائجها لتصبح أكثر دلالة فى التعبير عن معدل التضخم.

الهوامش

(١) انظر على سبيل المثال:

- سهير أبو العينين" ." أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الأسعار فى مصر". فى: معهد التخطيط القومى. استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر - الجزء الأول. قضايا التخطيط والتنمية رقم (٨٩) - سبتمبر ١٩٩٤.

- هناء خير الدين. " العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٨/٨٧". فى: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. " آليات التضخم فى مصر" - تحرير د. هناء خير الدين ، ١٩٩٢.

(٢) أنظر على سبيل المثال:

- أحمد نصحى وممدوح حبسة. " آليات التضخم من خلال العوامل النقدية". فى: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - مرجع سابق.

(٣) World Bank. "Trends in Developing Economies 1992. A World Bank Book.

(٤)فتحية زغلول. " تقييم مقاييس التضخم فى مصر". فى: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. مرجع سابق.

(٥) فتحية زغلول - مرجع سابق.

(٦) نادية مكارى. تعقيب على بحث " تقييم مقاييس التضخم فى مصر" - مرجع سابق.

(٧) رمزى زكى. " مشكلة التضخم فى مصر" . الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠.

(٨) رمزى زكى . مرجع سابق.

(٩) رمزى زكى. مرجع سابق.

(١٠) رمزى زكى. مرجع سابق.

(١١) رمزى زكى. مرجع سابق.

(١٢) رمزى زكى. مرجع سابق.

المراجع

(١) رمزى زكى. " مشكلة التضخم فى مصر" . الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠.

(٢) فتحية زغلول. " تقييم بعض مقاييس التضخم فى مصر" فى : مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة. " آليات التضخم فى مصر" . تحرير د. هناء خير الدين، ١٩٩٢.

(٣) World Bank. "Trends in Developing Economies 1992". A World Bank Book.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. الكتاب الاحصائى السنوى. اعداد مختلفة.

(٥) البنك الاهلى. النشرة الاقتصادية. اعداد مختلفة.

(٦) البنك المركزى المصرى. المجلة الاقتصادية. اعداد مختلفة.

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة